

## تقرير الحرية الدينية الدولية لعام 2016 - العراق

## الموجز التنفيذي

ينص لدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي لدولة وعلى عدم جواز تشريع أي قانون يتعارض وأحكام الدين الإسلامي لثابته". يكفل لدستور حرية المعتقد لديني وممارسة الديانة للمسلمين والمسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين.. إلا أن القانون يحظر اعتناق لعقيدة البهائية والمذهب الوهابي لدى المسلمين لسنة. يكفل الدستور حرية من الإكراه في الدين كما يلزم الحكومة الذود عن قسوة المواقع الدينية. أشارت منظمات حقوق الإنسان العلمية إلى أن الحكومة فشلت في التحقيق في الجرائم ذات الطابع الإثني الطائفي وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وتشمل الجرائم التي ارتكبتها المجموعات المسلحة في المنطق المحررة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. أشارت المنظمات غير لحكومية دولية والمطية إلى أن لحكومة استمرت في تطبيق قانون مكافحة الإرهاب كذريعة لاحتجاز لسنة و غيرهم من دون إفساح المجال لهم للحصول على ملكة وفق الأصول القانونية في الوقت المناسب. أفاد السنة لعرب بأن بعض الموظفين الحكوميين لجأوا إلى لتتميط الطائفي في الاعتقال والاحتجاز كما استعملوا الدين كعامل محدد في قرارات لتوظيف. واستجابة لأوجه القلق التي تم الإعراب عنها فيما يخص الإدانات المثيرة للجدل المستندة إلى معلومات قدمها المخبرون السريون، سمح قانون جديد بإعادة التحقيق وإعادة محاكمة المحتجزين المدانين بموجب قانون مكافحة الإرهاب. أفاد بعض القادة الإيزيديين والمسيحيين بأنهم يتعرضون للمضايقات والإنتهاكات مستمرة على يد قوات البيشمركة وقوات الأمن الداخلي الكردية (الأسايش) لتابعة لحكومة إقليم كردستان. كما أفادت وسائل إعلامية ومسؤولون حكوميون بأن قوات البيشمركة والحشد الشعبي حللتا دون عودة لسنة العرب والإيزيديين والتركمان وغيرهم إلى منازلهم الواقعة في بعض المناطق المحررة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. أفاد قادة المجتمعات المحلية بأن إجبار الناس على تغيير دينهم أصبح نتيجة الأمر الواقع لقانون بطاقة الهوية الوطنية الذي ينص على تسجيل الأطفال كمسلمين في حل كان أحد الوالدين مسلماً. أوقفت حكومة إقليم كردستان 14 داعية عن العمل بسبب ما تعتبره تشويهاً لصورة الدين وتحريضاً على الأقليات الدينية. وأفاد ممثلون عن الأقليات الدينية بأنه على الرغم من أن الحكومة لم تتدخل بشكل علم بالشعائر الدينية فضلاً عن توفيرها الأمن لدور العبادة، ومنها الكنائس والمساجد والأضرحة ومواقع الحج والطرق المؤدية إليها، إلا أن مجموعت الأقليات لا تزال تواجه المضايقات والقيود المفروضة من طرف السلطات في بعض المناطق. لا يزال أعضاء جماعات الأقليات الدينية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام يشيرون إلى أن بعض غير المسلمين يختارون الإقامة في إقليم كردستان العراق والمناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان بسبب اعتقادهم بأن هذه المناطق توفر قدرأ أكبر من الأمن والتسامح والحماية لحقوق الأقليات.

خاضت الحكومة طيلة العام العديد من المعارك من أجل استعادة السيطرة على مساحات مهمة من الأراضي التي خسرتها لصالح داعش. في الوقت عينه، تابع تنظيم الدولة الإسلامية حملة العنف التي تستهدف المنتمين إلى جميع الديانات، ولكن استهدف بشكل خاص غير لسنة. في لمناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم، تابعت داعش ارتكبت عمليات القتل الفودية والجماعية والاعتصام والختطف والاعتقال لتعسفي وعمليات الاختطاف لجماعية والتعذيب والاختطاف وإجبر الأطفال

الذكور غير المسلمين على تغيير دينهم فضلاً عن استرقاق النساء والفتيات المنتميات إلى أقليات دينية والاتجار بهن لأغراض جنسية. واصلت تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً المضايقات والترهيب والسرقات وتدمير الممتلكات الشخصية والمواقع الدينية. أما في المناطق غير الخاضعة لسيطرة التنظيم، تابعت داعش التفجيرات الانتحارية والهجمات الانتحارية بواسطة جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة والتي تستهدف جميع أطراف المجتمع. كما استهدفت هجمات التنظيم الحجاج ومواقع الحج الديني. أشارت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) إلى أن العبوات الناسفة اليدوية الصنع أدت إلى مصرع أو جرح 5403 ضحية على الأقل (1167 لاقوا حتفهم في حين جرح 4236)، أي حوالي نصف عدد الإصابات التي تم التحقق منها في النصف الأول من العام.

بحسب وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان، ترافق تدهور الأوضاع الأمنية مع عنف مجتمعي تقف خلفه بشكل خاص المجموعات المسلحة في أنحاء عديدة من البلد. واصلت المجموعات المسلحة استهداف لاسنة بعمليات القتل الشبيهة بالإعدامات وتدمير المنازل والأعمال التجارية. أفادت الأقليات غير المسلمة بتلقيها تهديدات وتعرضها لضغوط ومضايقات لإجبارها على اتباع العادات الإسلامية المرعية. في العديد من المناطق، أفادت مجموعات الأقليات من مختلف الانتماءات الدينية عن تعرضها للعنف والمضايقات من المجموعات التي تشكل الأكثرية في المنطقة.

دعا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية القادة السياسيين والمدنيين والدينيين في البلد في خطاب ألقاه في الأمم المتحدة إلى أخذ خطوات ملموسة لمعالجة الخطر الذي يمثله المتشددون الدينيون ولنذب الطائفية وتعزيز التسامح بين المجموعات الدينية. أشار وزير الخارجية إلى أنه، وبحسب تقديره، يتحمل تنظيم الدولة الإسلامية مسؤولية الإبادة التي استهدفت المجموعات الدينية لمتواجدة في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم، وتشمل الإيزيديين والمسيحيين والمسلمين لاشيعة. زار كبار المسؤولين ومنهم نائب وزير الخارجية والمبعوث الرئاسي الأميركي الخاص للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية داعش ونائب المبعوث الخاص للبلد لحض الحكومة على حماية الجماعات الدينية المتعددة. واجتمع سفير الولايات المتحدة ومسؤولون في السفارة وفي القنصلية العامة بشكل دوري مع وزراء الحكومة وأعضاء من مجلس النواب للتشديد على الحاجة إلى الأمن والإدماج الكامل وحماية حقوق الأقليات الدينية. كما أجروا نقاشات دورية مع المسؤولين الحكوميين وقادة الأوقاف الدينية ومسؤولي الأمم المتحدة الموكلين تنسيق المساعدة الدولية لمعالجة مسألة توزيع المساعدات الإنسانية. أصدر السفير ومسؤولون في السفارة والقنصلية العامة بياناً علنياً أدانوا فيها انتهاكات تنظيم الدولة للحرية الدينية. بالإضافة إلى ذلك، حافظ مسؤولو السفارة والقنصلية العامة على حوار نشط مع لاشيعة والسنة والأقليات الدينية وشددوا على التسامح والدمج والتفاهم المتبادل. دعمت برامج المساعدة التابعة للسفارة لجماعات الأقليات الدينية والمصالحة الاثنائية والطائفية.

### القسم الأول: التركيبة الديمغرافية الدينية

تقدّر حكومة الولايات المتحدة الأميركية عدد سكان العراق بحوالي 38 مليوناً (تقديرات تموز/يوليو 2016). بحسب إحصاءات الحكومة للعام 2010، وهي أحدث الإحصاءات المتوفرة، 97% من السكان مسلمون. يشكل المسلمون الشيعة، ومعظمهم من العرب ولكن يضمون أيضاً التركمان والكرد القيليين (الشيعة) وغيرهم، بين 55 إلى 60 بالمئة من إجمالي السكان. يشكل المسلمون لسنة حوالي 40 بالمئة من السكان: يشكل الأكراد السنة حوالي 15 بالمئة من إجمالي عدد السكان، في حين أن حوالي 24% هم من السنة للعرب أما الواحد بالمئة المتبقية فهم من السنة التركمان. على الرغم من تركّز لشيعة بشكل رئيس في لجنوب والشرق، إلا أنهم يشكلون الأغلبية في بغداد ويشكلون جماعات في معظم اجزاء البلد. يشكل السنة الأغلبية في غرب العراق ووسطه وشماله.

تقدّر قيادات مسيحية أن أقل من 250 ألف مسيحي لا يزالون في البلد. تراجع عدد المسيحيين في البلد خلال 15 سنة الماضية بعد أن كان يتراوح بين 800 ألفاً و 1.4 مليوناً بحسب تقديرات السكان قبل عام 2002 حوالي 67% من المسيحيين كلدان كاثوليك (كنيسة رومانية كاثوليكية ذات تقاليد شرقية)؛ وينتمي حوالي 20% إلى لكنيسة السريانية الشرقية. أما بقية المسيحيين فينقسمون إلى سريان أرثوذكس وسريان كاثوليك وأرمن كاثوليك وأرمن أرثوذكس وأنغليكان وغيرها من الكنائس البروتستانتية. لا يزال هناك حوالي 50 عائلة مسيحية إنجيلية في إقليم كردستان العراق، بعد أن كان عددها يقارب 5000 عائلة في العام 2013.

تشير قيادات إيزيدية إلى أن ما بين حوالي 350 ألفاً إلى 400 ألفاً من الإيزيديين يسكنون في الشمال. وتختلف التقديرات حول حجم جماعة الصابئة المندائيين. بحسب قادة لصابئة المندائيين، لا يزال هناك 10 آلاف من لصابئة في البلد ويتركزون بشكل رئيس في الشمال في حين تتواجد مجموعات صغيرة في إقليم كردستان العراق وبغداد. وتقيد قيادات بهائية بأن أقل من 2000 بهائي ينتشرون في مجموعت صغيرة في العراق. يتراوح عدد الشبك بين 350 و 400 ألف، ويشكل الشيعة ما بين ثلثين إلى 75% منهم أما البقية فسنة، ويتركّز معظمهم في نينوى. بحسب ناشطين كاكائيين (يعرفون أيضاً باليرسانيين)، تضم طائفتهم 300 ألف كاكائي تقريباً، يتركزون تقليدياً في سهل نينوى وقرى جنوب شرقي كركوك فضلاً عن ديللي وإربيل وكوبلاء. يشير ممثل لطائفة اليهودية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان إلى أن حوالي 430 عائلة يهودية تقيم في إقليم كردستان العراق. أقل من 10 عائلات يهودية لا تزال في بغداد.

بحسب المنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد المشردين داخلياً في العراق 3.06 مليون بحلول نهاية العام. يقدر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة أن مليون مواطن لا يزالون مشردين داخلياً كنتيجة للعنف الطائفي بين العامين 2006 و 2008 قبل بروز تنظيم الدولة الإسلامية. خلال النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية ابتداءً من لعام 2014، تشرد حوالي 3.5 مليون داخلياً. إن لصعوبات في لوصول إلى المشردين داخلياً في منطلق النزاع فضلاً عن القدرة المحدودة للحكومة بتسجيل مشردين داخلياً، تعني أن لتقديرات حول عدد المنتمين إلى الأقليات الدينية من أصل المشردين داخلياً غير دقيقة. بحسب المصادر الدولية، أكثر من 60% من المشردين داخلياً العراقيين هم من العرب السنة، حوالي 17% من الإيزيديين وحوالي 8% من لتركمان الشيعة وحوالي 3% من العرب الشيعة وحوالي 3% من الأكراد

السنة. يشكل الشبك والكلدان والمسيحيون الآشوريون والتركمان السنة والأكراد الشيعة حوالي 6% من إجمالي المرشدين داخلياً.

### القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

#### الإطار القانوني

ينص لدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي و"المصدر الرئيس" للتشريع. كما ينص على عدم جواز إقرار أي قانون يخالف "أحكام الإسلام المرعية"، ولكن ينص أيضاً على أنه لا يجوز لأي قانون مخالفة مبادئ الديمقراطية أو الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور.

يحمي الدستور "الهوية الإسلامية" للشعب العراقي، على الرغم من أنه لا يذكر بالتحديد الإسلام السني أو الشيعي. كما يكفل الدستور أيضاً حرية المعتقد والممارسة لدينية للمسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين.. إلا أن القانون يحظر ممارسة المعتقد البهائي والمذهب الوهابي للإسلام السني.

ينص لدستور على تمتع كل فرد بالحق في حرية الفكر والضمير والمعتقد وعلى تمتع معتنقي جميع الديانات بحرية ممارسة للشعائر الدينية وإدارة شؤون الأوقاف والمؤسسات الدينية. يكفل الدستور الحرية من الإكراه الديني، وينص على أن جميع المواطنين متساوين أمام القانون بغض النظر عن دينهم أو طائفتهم أو معتقدتهم.

في شهر آب/أغسطس، أقر مجلس النواب العراقي قانون عفو يضم حكماً يسمح بإعادة لتحقيق والمطالبة للمحتجزين المدانين بموجب قانون مكافحة الإرهاب بالاستناد فقط إلى معلومات المخبرين السريين.

تحظر قوانين الأحوال الشخصية ولوائحها التنظيمية اعتناق المسلمين ديناً آخر وتلزم التسجيل الإداري للأطفال القاصرين كمسلمين في حال كان أي من الوالدين قد اعتنق الإسلام.

يعترف القانون للمجموعات الدينية لتتاليه ويتم بالتالي تسجيلها لدى الحكومة: للمسلمون، الكلدانيون، الآشوريون، الآشوريون الكاثوليك، السريان الأرثوذكس، السريان الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس، الأرمن الكاثوليك، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، اللاتين الدومينيكان، البروتستانت الوطنيون، الأنجليكان، السريان البروتستانت الإنجليون، السبتيون، الأقباط الأرثوذكس، الإيزيديون، الصابئة المندائيون، واليهود. يسمح الاعتراف لمجموعات بتعيين ممثلين قانونيين وإجراء المعاملات القانونية مثل بناء لعقارات وبيعها. تمتلك جميع المجموعات الدينية المعترف بها محاكم الأحوال الشخصية المختصة بها المسؤولة عن الفرض في مسائل الزواج والطلاق ولاميراث. تتحمل كدواوين مسؤولية معالجة شؤون المجموعات الدينية المعترف بها في البلد: ديوان لوقف السني وديوان الوقف الشيعي وديوان أوقاف الديانات لمسيحية

والإيزيدية والصابئة المندائية. تعمل الأوقاف الثلاثة تحت سلطة مكتب رئيس الوزراء لصرف الأموال الحكومية لصون المرافق الدينية وحمايتها.

خارج إقليم كردستان لعراق، لا يوفّر القانون الآلية اللازمة للوجوب اتباعها لتحصل أي مجموعة دينية جديدة على الاعتراف القانوني. يجيز القانون العراقي العقاب بالسجن لمدة 10 سنوات لأي ممارس للمعتقد البهائي. بالنسبة إلى المعتقدات غير المعترف بها إلى جانب البهائية، مثل الوهابية والزردشتية والكاكائية، لا يحدد القانون عقوبات الممارسة؛ إلا أن العقود التي توقعها مؤسسات العبادة التابعة لديانات غير معترف بها غير قانونية أو غير مسموح بها كدليل في المحاكم.

في إقليم كردستان العراق، تحصل المجموعات الدينية على الاعتراف عبر التسجيل لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان. حتى يتم التسجيل، على المجموعة أن تضم أقله 150 معتنق، وتوفر الوثائق حول مصادر تمويلها وتبرهن أنها لا تعادي الإسلام. ثمان ديانات مسجلة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التابعة لحكومة إقليم كردستان ألا وهي: الإسلام، المسيحية، الإيزيدية، اليهودية، البهائية، الصابئة المندائية، الزردشتية، الكاكائية (برسان).

بالإضافة إلى الطوائف المسيحية التي تعترف بها حكومة العراق، اعترفت حكومة إقليم كردستان بتسع كنائس بروتستانتية: الكنيسة الرسولية ببنو مزار، الكنيسة المعمدانية، الكنيسة الكردية، الكنيسة الإنجيلية المتحدة، الكنيسة الإنجيلية المشيخية، الكنيسة الإنجيلية الأشنتية، الكنيسة العالمية، كنيسة النهضة، الكنيسة الإنجيلية الحرة.

بوسع المجموعات المسيحية في إقليم كردستان العراق أن تتسجل بشكل منفصل لدى مجلس رؤساء الطوائف المسيحية في العراق، وهو مجموعة مسقّلة يشكّله رؤساء الكنائس، ويتألف من ممثلين عن الكنائس المسيحية و 6 كنائس إنجيلية بروتستانتية مع مؤمنين ذات خلفية مسيحية. يوفّر التسجيل لدى مجلس رؤساء الطوائف لمسيحية في العراق للكنائس المسيحية ورؤسائها الوصول إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان والوصول إلى الوقف المسيحي في حكومة كردستان.

تدير وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان الأوقاف التي تدفع رواتب رجال الدين وتمول بناء المواقع الدينية وصيانتها للمسلمين السنة والمسيحيين والإيزيديين فقط.

يفرض الدستور على الحكومة الذود عن حرمة الأضرحة المقدسة والمواقع الدينية وضمان الممارسة الحرة للشعائر الدينية للمجموعات الدينية المعترف بها. يجرم قانون العقوبات التشويش على إقامة الشعائر للمجموعات الدينية المعترف بها أو إعاقتها. كما يفرض قانون العقوبات السجن لمدة 3 سنوات أو دفع 300 دينار (25 سنتاً) على مرتكبي جرائم مماثلة.

بموجب القانون، توفّر الحكومة الدعم للمسلمين من خارج إقليم كردستان العراق الراغبين بأداء فريضة الحج والعمرة وتنظّم طرق السفر ووثائق التحصين لدخول لمملكة العربية السعودية. تقبل الأوقاف لسنية والشيعية طلبت الحج من العامة وتقدمها إلى المجلس الأعلى للحج. ينظّم المجلس التابع لمكتب رئيس الوزراء عملية القوّة لاختيار الدجاج للوصول تأشيرات الحج لرسمية. بموجب قانون الهيئة العليا للحج والعمرة، تقدّم لهيئة 3.5 مليون دينار (3 آلاف دولار) للسفر

عبر البر لتأدية مناسك الحج و 4.2 مليون دينار (3600 دولار) للسفر جواً، وتختار الحجاج الحاصلين على المساعدات عن طريق القرعة. كما تموّل حكومة إقليم كردستان السفر لتأدية مناسك الحج والعمرة، إلا أن تأهل الأفراد للحصول على المساعدة الحكومية محدد بمرة واحدة فقط.

يكفل الدستور للأقليات لحق في تعليم لأطفالهم في لغاتهم الخاصة. في حين يعترف الدستور باللغتين لعربية والكردية كلغتين رسميتين لدولة، يجعل من السريانية التي يتكلمها لمسيحيون في العراق واللغة لتركمانية لغتين رسميتين في الوحدات الإدارية حيث تشكل المجموعتان "كتلة سكانية كثيفة" فقط. ينص الدستور على ضم المحكمة الاتحادية العليا قضاة وخبراء في فقهه الإسلامي فضلاً عن القهله القانونيين. إلا أن الدستور يترك طريقة تنظيم عدد القضاة وانتقائهم إلى القانون الذي يتطلب تصويت أغلبية الثلثين في مجلس النواب لإقراره.

يكفل الدستور للمواطنين الحق في لختيار أي محكمة (مدنية أو دينية) ستفصل في مسائل الأحوال الشخصية بما في ذلك الزواج والطلاق والوصاية على الأولاد والميراث والأوقاف وغيرها من لمسائل الشخصية. تعطى الأولوية للإسلام في حال انتمى أحد طرفي النزاع إلى دين غير معترف به. ينص القانون على وجوب استشارة المحاكم المدنية لاسلطات الدينية لاطرف غير المسلم حول رأيها بموجب القانون الديني المعمول به وتطبيق رأي لسلطة الدينية في محكمة. في إقليم كردستان العراق، تفصل محكمة الأحوال الشخصية في النزاعات الشخصية بين المسلمين في حين تتولى محكمة الأحوال المدنية جميع القضايا الأخرى.

تشير بطاقة الهوية الوطنية إلى ديانة حاملها. الديانات الوحيدة التي تذكر على بطاقة الهوية الوطنية هي المسيحية والصابئة المندائية والإيزيدية ولإسلام لكنها لا تميّز ببللمسلمين الشيعة والسنة ولا تذكر طوائف المسيحية. يحصل الأفراد المنتمين إلى ديانات أخرى على بطاقات هوية فقط في حال عرفوا عن أنفسهم كمسلمين أو إيزيديين أو صابئة مندائيين أو مسيحيين. من دون بطاقة هوية رسمية، لا يمكن لغير المسلمين والمتحولين إلى ديانات أخرى غير الإسلام تسجيل زواجهم أو إلحاق أولادهم في المدارس لاسمىة أو الاستحصال على جواز سفر أو الحصول على خدمات حكومية. لا تذكر جوازات السفر الانتماءات الدينية.

لا تتطبق الضمانات الدستورية بموجب قانون استعادة الجنسية للأفراد الذين تخلوا عن جنسيتهم لأسباب سياسية أو طائفية على اليهود الذين هاجروا وتخلوا عن جنسيتهم بموجب قانون 1950.

يعزز قانون حماية حقوق الأقليات الوطنية والدينية في إقليم كردستان العراق الذي اعترف بالبهائية والزرذشتية والصابئة المندائية التمثيل السياسي والثقافي والمجتمعي والاقتصادي المتساوي لجميع المجموعات الأقلوية ويمنع الخطاب الديني أو السليسي أو الإعلامي، الفردي أو الجماعي، المباشراً وغير المباشراً الذي يحض على الكراهية والعنف والتهريب والإقصاء والتهميش على أساس اعتبارات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية.

من أصل 328 مقعد في مجلس النواب، يخصص القانون العراقي 8 مقاعد للمنتميين إلى مجموعات الأقليات وتنقسم على النحو التالي: 5 مقاعد للمرشحين لمسيحيين من بغداد ونيوى وكركوك وإربيل ودهوك؛ مقعد لإيزيدي؛ ومقعد لصابئي

مندائي؛ ومقعد لشبكي إثني. يخصص برلمان كردستان للعراق 11 مقعداً من أصل 111 مقعداً للأقليات: 5 مقاعد للمسيحيين، و 5 مقاعد للتركمان ومقعد للأرمن.

في 22 تشرين الأول/أكتوبر، مرر مجلس لنوب قانوناً يضم مادة تمنع بيع المشروبات الكحولية واستيرادها وإنتاجها. سيدخل القانون حيز التنفيذ في نهاية العام، إلا أن الرئيس أعاد القانون إلى مجلس النواب لمزيد من الدراسة.

التعليم الديني الإسلامي ويشمل ذلك دراسة القرآن إلزامي في المدارس الابتدائية والثانوية باستثناء إقليم كردستان العراق. لا يفرض على التلاميذ غير المسلمين المشاركة في الدراسات الإسلامية. توفر الحكومة التعليم الديني المسيحي في المدارس الرسمية في بعض المناطق حيث يتركز المسيحيون، كما أن وزارة التعليم تضم مديرية عامة للدراسة السريانية.

العراق موقع على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### الممارسات الحكومية

لا تزال بعض التقارير تشير إلى أن الشرطة المحلية والمليشيا الشيعية قتلت محتجزين سنة. أفادت منظمات غير حكومية دولية ومحلية أن الحكومة لا تزال تستعمل قانون مكافحة الإرهاب كذريعة لاحتجاز لسنة من دون إفصاح المجال لهم للحصول على محاكمة وفق الأصول القانونية في الوقت المناسب. أفاد القادة المجتمعون إلى أن إجبار الأفراد على تغيير دينهم أصبح نتيجة الأمر لواقع بفعل قانون بطاقة لهوية الوطنية. لا تزال بعض القيادات الإيزيدية والمسيحية تبلغ عن المضايقات والإساءات على يد قوات البيشمركة والأسايش لتابعة لحكومة إقليم كردستان في جزء من محافظة نينوى الخاضع لحكومة إقليم كردستان أو المتنازع عليه بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. يفيد المشردون داخلياً المنتمين إلى بعض الجماعات لذيذة أنهم منذ عوامن العودة إلى منزلهم بدعتحريو مدنهم من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. أفادت لمجموعات الإيزيدية بأن وجود مجموعت مسلحة منتمية إلى حزب العمال الكردستاني في سنجار وفرض قيود أمنية على القطاع من قبل حكومة كردستان يعيق عودة المشردين داخلياً. في شهر ايار/مايو، سحب ممثلو حكومة إقليم كردستان تصريح يزدا، أكبر منظمة مناصرة سياسية وإنسانية إيزيدية، لتشغيل مخيمات المشردين داخلياً. أعاد المسؤولون العمل بتصريح لمنظمة في شهر تشرين الأول/أكتوبر. في بعض أجزاء البلد، واجهت بعض الأقليات الدينية غير المسلمة فضلاً عن السنة والشيعية في الأجزاء حيث يشكلون الأقلية الإساءات والقيود على يد السلطات. استمرت قوات الأمن العراقية بنشر قوات الشرطة وأفراد الجيش لحماية طرق الحج ومواقعه، فضلاً عن دور العبادة، خلال العطل الدينية الإسلامية وغير الإسلامية.

تقدم حكومة إقليم كردستان الدعم والتمويل لبعض الأقليات غير المسلمة، إلا أن بعض الأقليات في إقليم كردستان للعراق مثل المسيحيين الإنجيليين واجهت صعوبات في التسجيل والتبشير. بسبب الترابط الوثيق في معظم الأحيان بين عوامل الدين والسياسة والإثنية، كان من الصعب تصنيف العديد من الحوادث على أنها ذات خلفية دينية بحتة.

أشار مرصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية إلى أدلة على تعذيب المعتقلين الرجال السنة وسوء معاملتهم على يد قوات الأمن العراقية (وتشمل قوات الحشد لشعبي)، فضلاً عن مقتل الرجال السنة أثناء الاحتجاز، لمحتجزين بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أفادت منظمة العفو الدولية أن رجالاً يرتدون زي الشرطة الاتحادية (منظمة ذات أغلبية شيعية) نفذوا عمليات قتل متعددة غير مشروعة استهدفت السنة المشتبه بمواليتهم لتنظيم الدولة الإسلامية أو المتعاطفين معه في الموصل وجوارها. في بعض الحالات، أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن أفراداً تعرضوا للتعذيب قبل أن يتم إطلاق النار عليهم وقتلهم بعملية شبيهة بالإعدامات أو تم دهسهم بعربات مدرّعة. في شهر تشرين الأول/أكتوبر، في لحدية الشورة، يزعم أن رجالاً يرتدون زي الشرطة الاتحادية أقدموا على ضرب أحمد محمود دخيل ورشيد علي خلف، قرويان من نعاة، بشكل وحشي وقتلها، بالإضافة إلى رجل ثالث من قرية تلون ناصر.

في تقرير صادر في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أفادت منظمة العفو الدولية بأن مشردين داخلياً سنة عرب من أجزاء من محافظتي صلاح الدين وديالى أعربوا عن تخوفهم من هجمات للمليشيات الشيعية التي تسيطر على هذه البلدات، وأشارت إلى أن المليشيا اقترفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق السكان. وثقت منظمة العفو الدولية ما اعتبرته "جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان" وتشمل حالات الإعدام خارج نطاق القضاء وغيرها من عمليات القتل غير المشروعة والتعذيب والاختفاء القسري المرتكبة بحق لسنة الهاربين من لسقلاوية والسجر المتهمين بالتواطؤ مع جرائم داعش أو دعمهم للتنظيم. أشارت المنظمة إلى أن الانتهاكات اقترفتها قوات الحشد الشعبي الشيعية بالإضافة إلى مقاتلين يرتدون الزي العسكري أو زي الشرطة الاتحادية. على سبيل المثال، أفادت المنظمة عن إعدام خارج نطاق القضاء لحوالي 12 رجل و 4 فتيان أقله من قبيلة آل جميلة السنية في السجر على يد رجال مسلحين يرتدون مختلف الأزياء العسكرية. نفت الشرطة الاتحادية العراقية المشاركة في الانتهاكات. لا يزال مصير المئات من الرجال الذين اعتقلتهم قوات الحشد الشعبي بين 27 أيار/مايو و 3 حزيران/يونيو مجهولاً عند نهاية العام. بحسب شهادات بعض للناجين، فإن قوات الأمن العراقية ومليشيا كتائب حزب الله الشيعية كانت على مقربة من المكان عندما تم احتجاز هؤلاء. كانت القوات العراقية متمركزة قرب مواقع الجرائم في معسكر طارق، القريب من طريق بغداد - الفوجة القديم. في 5 حزيران/يونيو، شكّل رئيس الوزراء حيدر العبادي لجنة للتحقيق في اختفاءات شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو، معرباً عن نيته الاقتصاص من مرتكبيها وأعلن عن توقيف عدد غير معلن عنه من الأفراد الذين ارتكبوا الجرائم. إلا أن رئيس الوزراء أضاف أن هذه الانتهاكات ليست جزءاً من نمط منظم ولا يجب أن تغطي على مشهد الانتصارات في ميادين لمعركة وعلى المساعدة التي تقدمها قوات الأمن العراقية للمشردين داخلياً من السنة لعرب. في العديد من لحالات، يزعم أن وحدات قوات الحشد لشعبي الشيعية عملت بشكل مستقل ومن دون إشراف الحكومة أو توجيهاتها.

أفادت منظمات غير حكومية دولية ومحلية أن لحكومة استمرت في استعمال قانون مكافحة الإرهاب كذريعة لاعتقال الرجال لسنة - وأقاربهم من النساء - لفترات زمنية طويلة من دون السماح لهم بتعيين محام أو الحصول على محاكمة وفق الأصول القانونية. في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت محاكم في البصرة أن 1251 معتقل سني طُبق عليهم قانون



العفو لجديد والذي سمح لبعض الأفراد الذين أدينوا بموجب قانون مكافحة الإرهاب بطلب مراجعة قضائية وأن 538 حصلوا على إعادة محاكمة.

أفاد المتحدث باسم وزارة الداخلية أنه في حزيران/يونيو، تم اعتقال 700 رجل سني إثر معركة الفلوجة بسبب اعترافاتهم بدعم تنظيم الدولة الإسلامية. بحسب قيادة شرطة الأنبار، من أصل 19400 رجل سني أوقفوا بادئ الأمر بموجب قانون مكافحة الإرهاب بسبب صلات مشتبه بها بداعش، تم اعتقال 2046 في حين أُطلق سراح لبقية. أشارت منظمة العفو الدولية إلى أدلة على لتعذيب وسوء معاملة لمحتجزين السنة فضلاً عن مقتل الرجال السنة الموقوفين والذين لحتجزوا بموجب قانون مكافحة الإرهاب. تحدّثت منظمات مثل هيئة العلماء المسلمين بشكل علني عن انتهاكات حقوق الإنسان في السجون في تقريرها السنوي. لا تزال التحقيقات الرسمية في انتهاكات القوات الحكومية والمجموعات المسلحة والمنظمات الإرهابية نادرة كما أن نتائج التحقيقات التي حصلت لا تزال إما غير منشورة أو مجهولة أو غير مكتملة بحسب المنظمات غير الحكومية.

وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان المحلية، احتجزت قوات الأمن الداخلي التابعة لحكومة إقليم كردستان بشكل مؤقت للناشطين الإيزيديين والمتظاهرين في دهوك.

وأفادت المجموعات الإيزيدية أن حضور لقوات المسلحة المرتبطة بحزب العمال الكردستاني في سنجار وفرض حكومة إقليم كردستان القيود الأمنية على القطاع أعاققت عودة المشردين داخلياً.

اتهمت مجموعت مسيحية وقيادات سياسية قوت البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان وغيرها من لقوى الأُمذية بالاستيلاء على المنازل التي هجرها لمسيحيون إثر هربهم من داعش بحثاً عن الأمن في إربيل وغيرها من مناطق إقليم كردستان العراق.

بحسب منظمة حمورابي لحقوق الإنسان وقائد سياسي مسيحي، نزع مقاتلوا البيشمركة المولدات الكهربائية ومضخات المياه من بلدة تل سكوف بعد تحريرها من داعش في شهر أيار/مايو، ومنعوا بعض المسيحيين من دخول البلدة.

كما أفادت مجموعات لمدافعة وممثلين عن الأقليات الدينية باستمرار هجرة المنتميين إلى جماعات الأقليات المتعرضين للعنف على يد داعش في الموصل وسهل نينوى.

يواصل أعضاء مجموعات الأقليات الدينية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الإشارة إلى أن بعض غير المسلمين يختارون الإقامة في منطقة كردستان العراق والمناطق الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان بسبب اعتقادهم بأن هذه المناطق توفرّ قدراً أكبر من الأمن والتسامح والحماية لحقوق الأقليات.

أشارت قيادات مسيحية وإيزيدية وكاثائية إلى أن الإِجبار على تغيير الدين أصبح أمراً واقعاً كنتيجة لقانون بطاقة الهوية الوطنية، الذي ينص على اعتبار الأطفال مسلمين بشكل تلقائي في حال كان أحد الوالدين مسلماً. كما أفاد قادة مسيحيون بأنه

في بعض الحالات، تهرب العائلات المسجلة بشكل رسمي على أنها مسلمة بينما تمارس فعلياً الدين المسيحي أو دين آخر، لتجنّب إجبارها على تسجيل الأطفال كمسلمين أو لتجنب عدم تسجيل الأطفال.

منعت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التابعة لحكومة إقليم كردستان 14 داعية مسلماً من إلقاء خطبة الجمعة بسبب تشويه صورة الدين والتحريض على الأقليات الدينية ومن بينها المسيحيين. منح الدعاة إجازة إدارية وظلوا يحصلون رواتبهم بينما يخضعون لتدريب إعادة تأهيل. كما أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أن حكومة إقليم كردستان أقرت في شهر أيلول/سبتمبر 10 وسائل إعلام متهمه بنشر التطرف؛ فضلاً عن افتقارها للترخيص الرسمي.

بينما استمرت الحكومة في دعم تشكيل مجموعات المتطوعين المسلحة لمكافحة داعش، دعا رئيس الوزراء العراقي بشكل متكرر هذه المجموعات لتضع نفسها تحت قيادة القوات الأمنية.. في العام 2015، أعلن مجلس الوزراء أن قوات الحشد الشعبي أصبحت هيئة رسمية تحت سلطة رئيس الوزراء، إلا أن قدرة رئيس الوزراء على التحكم بقوات الحشد الشعبي ظلت موضع خلاف ونقاش.

لا تزال المنظمات غير الحكومية تدعو إلى وجوب غلبة الأحكام الدستورية حول حرية المعتقد على القوانين التي تمنع العقيدة البهائية والإسلام السني الوهابي، إلا أنه لم يتم تقديم أي طعن في المحاكم لإبطال هذه القوانين أو تقديم أي تشريع لإلغائها.

بحسب ممثلين عن المسيحيين الإنجيليين، لم تتمكن مجموعات مسيحية إنجيلية من أن تتسجل في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كردستان العراق من دون الحصول أولاً على تصريح من وزارة لداخلية لحكومة إقليم كردستان. أفاد قسوسة مسيحيون إنجيليون في ريدل بأن مجموعات الدينية الأخرى لم تفرض عليها هذه الخطوة. وأشار مسيحيون الإنجيليون أنهم لم يتمكنوا من استيفاء الحد الأدنى من الشروط للتسجيل مما أدى إلى عدم اعتراف مجلس رؤساء الطوائف المسيحية في العراق بهم. كما أفادوا بأن عدم القدرة على التسجيل الرسمي تعيق قدرة المسيحيين الإنجيليين على التبشير وتضعهم تحت مجهر التدقيق الظالم للحكومة.

اعترفت حكومة إقليم كردستان بكنيستين إنجيليتين مع مؤننين ذات خلفية مسلمة؛ أفادت كنائس مسيحية إنجيلية أخرى تبشر المسلمين أن عملية التسجيل كانت مرهقة وأن مجموعاتهم خضعت لتدقيق قوات الأمن الداخلي وتعرضت لمضايقاتها.

وقّرت حكومة إقليم كردستان مكاتب للعديد من المجموعات الدينية في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بعد إقرار قانون حماية حقوق الأقليات الوطنية والدينية.. في شهر أيلول/سبتمبر، افتتح الزردشتيون معبداً. في السليمانية بدعم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وتشجيعها. بالإضافة إلى ذلك، حصل ممثلو الزردشتية والبهائية على مكاتب في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية..

استمرت قوات الأمن الداخلي بنشر قوات الشرطة وأفراد الجيش لحماية طرق الحج ومواقعه فضلاً عن دور العبادة خلال العطل الدينية. على سبيل المثال، خلال شعائر الأربعين لدى الشيعة، نشرت قوات الأمن الداخلي قواتها لحماية لحجاج

السائرين إلى كربلاء. على الرغم من مضاعفة الحماية الأمنية، أفاد العديد من المؤمنين أنهم لم يحضروا الشعائر الدينية أو يشاركوا في الفعاليات الدينية بسبب الهجمات المتكررة على الحجاج في الماضي والتهديد المستمر بالعنف.

أشار غير المسلمين إلى أنهم واجهوا صعوبات في إقناع السلطات لمحلية باتخاذ الخطوات اللازمة لحلّ مسائل تتعلّق بمواقعهم المقدّسة مثل إخلاء المستقنين من أراضي الكنائس والهياكل والمدافن.

استمرت الحكومة في توفير المزيد من الحماية للكنائس المسيحية خلال أعياد الفصح والميلاد. وذكر البهائيون أنهم تابعوا الاحتفال بأعياد النوروز ورضوان دون أيّ تدخل أو ترهيب من طرف الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، واصلت حكومات المحافظة تعيين هذه المناسبات كأعياد دينية في نواحيهم. وذكر معتقدو البهائية والإيزيدية أنّ حكومة إقليم كردستان سمحت لهم بالاحتفال بأعيادهم الدينية. تجدر الإشارة إلى أنّ الإيزيديين يستخدمون اللغة الكردية في شعائرهم الدينية وهي إحدى اللغات الرسمية بحسب الدستور.

لا يزال مجلس محافظة ميسان يعترف بعيد الصابئة المندائية كعيد رسمي لتوفير الحماية لجماعة الصابئة المندائية خلال أوقات العبادة ولاستثناء المجموعة من اللباس الإسلامي الشيعي خلال فترات الندب.

ما برحت السياسة الحكومية تفرض التعليم الديني الإسلامي في المدارس الرسمية إلا أنّ الطلبة غير المسلمين غير ملزمين بالمشاركة. وفي معظم أنحاء البلاد، يتضمّن المنهج الدراسي في المدارس الابتدائية والثانوية ثلاث صفوف أسبوعيًا للتعليم الإسلامي بما فيه دراسة القرآن الكريم إذ أنها مادة إجبارية لتخرّج الطلبة المسلمين. تمتّ إضافة التعليم الديني السرياني والمسيحي في المنهج في 152 مدرسة رسمية في بغداد ونيوى وكوكوك. وتستمرّ المدارس الإسلامية الخاصّة بالعمل داخل البلاد غير أنّها اضطرّت إلى الحصول على ترخيص من المدير العام للمدارس الخاصة والرسمية وإلى دفع رسوم سنوية.

في إقليم كردستان العراق، طُلب من المدارس الخاصة دفع رسوم تسجيل تتراوح بين 750,000 و 1,500,000 دينار عراقي (بين 640 و 1,290 دولار أميركي) لوزارة التربية والتعليم و لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقًا لنوع المدرسة. ولتسجيل في حكومة إقليم كردستان، على المدارس الخاصّة أن توفر معلومات حول القوانين الداخلية وعدد الطلاب وحجم المدرسة وموقعها ومرافقها وشروط السلامة والدعم المالي والامتثال الضريبي بالإضافة إلى خضوعها للتفتيش. وفي شهر شباط/فبراير فتحت للجامعة الكاثوليكية في أربيل أبوابها بعد أن حصلت على موافقة حكومة إقليم كردستان وتستقبل الطلاب على اختلاف طوائفهم.

في حين واصلت الحكومة عدم إلزام الطلاب غير المسلمين للمشاركة في التعليم الديني في المدارس الرسمية إلا أنّ بعض التلامذة غير المسلمين ذكروا الضغوط المستمرة التي تعرّضوا لها من الأساتذة وزملائهم في الدراسة. وذكرت التقارير أنّ بعض تلامذة غير المسلمين شعروا بضرورة المشاركة في التعليم الديني إذ لا يمكنهم مغادرة الصفّ خلاله. علاوةً على ذلك، ذكرت قيادات مسيحية وإيزيدية التمييز المتواصل في التعليم وعدم وجود أيّ مدخلات للأقليات في مسائل تتعلّق بالمنهج الدراسي ولغة التعليم. ومع نهاية العام، لم تكن جميع لمدارس قد تبنتّ منهج وزارة التعليم والتربية لعام 2015

الذي يدرج دروساً حول التسامح الديني. أفاد العديد من المسيحيين الذين يتكلمون اللغة السريانية أنهم يتمتعون بحق استعمال هذه اللغة وتعليمها لأطفالهم باعتبارها حرية دينية.. أما الكنيسة الكلدانية في البصرة والتي تحاول أن تؤسس مدارس مسيحية خاصة فأعلنت أن السلطات المحلية فرضت إدراج التعليم الديني الإسلامي في منهجها للطلبة المسلمين الملتحقين.

ما برحت وزارة التعليم في حكومة إقليم كردستان تمول المنهج الديني لصفوف التعليم الديني الإسلامي والمسيحي لمعتنقيها من الطلاب بحسب أنظمة الوزارة. كما وصلت وزارة التعليم في حكومة إقليم كردستان تمويل المدارس الرسمية (المتوسطة والثانوية) التي تدرّس باللغة السريانية وذلك بهدف استيعاب التلامذة المسيحيين على أراضيها: لا يتضمّن المنهج أيّ دروس دينية أو قرآنية. وافقت جمعة صلاح الدين وهي مؤسسة حكومية في أربيل على تأسيس قسم للغة السريانية خلال شهر حزيران/يونيو .

ذكرت قيادات مسيحية أن حكومة إقليم كردستان استمرت في توفير الأراضي والدعم المالي لتشييد مباني جديدة وترميم مباني موجودة لاستخدامها كمرافق دراسية غير أن تقليص الميزانية أوقف بعض المشاريع.

تجدر الإشارة إلى أن غير المسلمين لا يشغلون عادةً أيّ مناصب في مجلس الوزراء العراقي أو مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان على الرغم من عدم وجود أيّ مانع قانوني لتسليم حقائب وزارية لأعضاء من الأقليات الدينية. وقد شغل أعضاء من الأقليات لدينية مناصب مرموقة في البرلمان الوطني والحكومة المركزية بالإضافة إلى حكومة إقليم كردستان على الرغم من اعتبار قادة جماعات الأقليات أنهم غير ممثلين بالشكل الكافي نسبياً في التعيينات الحكومية في المراكز المنتخبة خارج مجلس النواب العراقي وفي وظائف القطاع العام بشكل خاص على مستوى المحافظات والمستوى المحلي. تشير قادة الأقليات بشكل متواصل إلى أن عدم التمثيل هذا حدّ من الوصول إلى الفرص الاقتصادية التي توفرها الحكومة. استمرت المحكمة الاتحادية العليا بتمثيل مقطعي للأعراف والأديان في تشكيلتها التي تضمّ 9 أعضاء .

واصل بعض المسلمين السنة القول أنهم لاحظوا حملة "انتقام" مستمرة يقودها الموظفون الحكوميون الشيعة ضدّهم كرد على الأفضلية التي تمتع بها السنة والانتهاكات بحق الشيعة خلال فترة حكم صدام حسين. كما يتدّمّر السنة من التمييز في مجال التوظيف في القطاع العام كنتيجة لاجتثاث حزب البعث وهي عملية كان من المقرر أن تستهدف الموالين للنظام السابق. وبحسب السنة والمنظمات غير الحكومية المحلية، نفّذت الحكومة الأحكام القانونية لاجتثاث حزب البعث بانتقائية واستخدمت القانون لجعل العديد من السنة غير مؤهلين لشغل وظيفة حكومية. شكّلت الحكومة لجنة لتصحيح عدم التوازن الطائفي في الوزارات ولكن حتى اليوم لم تُنفذ أيّ إصلاحات. علاوة على ذلك، اشتكى لموظفون لحكوميون لعرب السنة وبخاصة القادمين من محافظة نينوى المنكوبة بفعل عمليات داعش، من "الاضطهاد" السياسي للوزراء العرب السنة الذي يقوده حلفاء رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. وبحسب لقادة السنة فقد استهدفت الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية العرب السنة من نينوى على الصعيد السياسي وذلك بسبب الاتجاهات الطائفية للأكثرية الشيعية.

ذكرت المنظمات غير الحكومية الإنسانية وقيادات إيزيدية أن هيئات حكومة إقليم كردستان ميّزت ضدّ لمنظمات التي توفر للمساعدات الإنسانية للمجتمعات الإيزيدية. واعتباراً من شهر نيسان/أبريل، أطبقت هيئات حكومة إقليم كردستان

الحصار على على قضاء سنجار ومنعت إدخال السلع مما حل دون رجوع العديد من العائلات الإيزيدية.. وفي حين أعلنت حكومة إقليم كردستان أنّ الحصار هدف إلى قديد حزب لعمال لكرديستاني، وهي منظمة أدرجتها الولايات المتحدة الأميركية كمنظمة إرهابية ولها وجود ملحوظ في منطقة سنجار، وضّحت منظمة هيومن رايتس ووتش أنّ هذه القيود أدت إلى إلحاق ضرر غير ضروري بوصول الأشخاص إلى لمنتجات لغذائية والمياه ومصادر الرزق والحقوق الأساسية الأخرى". وحدت قوى الأمن المنتجات مثل المأكولات والأدوية والمنتجات الزراعية الضرورية لتوفير سبل العيش المحلية.

لم يوضّح قانون بطاقة الهوية الوطنية الذي اعتمده مجلس النواب عام 2015 ما إذا كانت هذه البطاقة ستظل تذكر ديانة حاملها. وقد منع هذا القانون الإيزيديين (علمًا أنّ العديد منهم يعتبرون أنفسهم مجموعة عرقية منفصلة فضلاً عن كونهم مجموعة دينية) والشبك من التعريف عن أنفسهم على أساس انتمائهم إلى مجموعتهم الدينية والعرقية وحال دون الاعتراف الحكومي الرسمي من خلال التوثيق الرسمي. وقد أعاد الرئيس محمد فؤاد معصوم مشروع القانون هذا إلى البرلمان المزيد من البحث بعد احتجاجات جماعات الأقليات.

صرّحت لمجموعات مسيحية أنّ حكومة إقليم كردستان لم تطبّق دائماً القرارات القضائية التي تتعلّق بالنزاع حول الأراضي والتي تعود إلى فترة حملة الأذغال خلال حكم صدام حسين. وقد غادر العديد من المسيحيين البلاد خلال حكم صدام حسين ولدى عودة هذه العائلات إلى ديارها وجدت عائلات كردية قد استحوذت على مساكنها. وفي 26 تموز/يوليو دمّرت قوى أمن حكومة إقليم كردستان المباني المشيّد على أراضي شغلها المسلمون الأكراد والمملوكة للمسيحيين عملاً بقرار قضائي. إلا أنّ هذا التدمير أدى إلى نشوب ردود فعل عنيفة لدى المسلمين في بلدة بكرمان المجاورة الذين ضايقوا بعض المسيحيين كرد على ذلك.

وفي شهر أيار/مايو، ألغى العديد من ممثلي حكومة إقليم كردستان حقّ يزدا وهي أكبر منظمة إيزيدية للمناصرة الإنسانية والسياسية في العمل ضمن مخيمات لنازحين داخليًا. إلا أنّ المسؤولين قد سمحوا للمنظمة باسترجاع هذا الحقّ في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

### تجاوزات القوى الأجنبية والجهات الفاعلة غير الحكومية

تواصل داعش استهدافها للضحايا على أساس هويتهم الدينية وقتل الأشخاص من جميع الديانات وتعريضهم للعنف والخطف والترهيب. وذكّرت وسائل الإعلام أنّ الوضع الأمني قد ظلّ غير مستقرّ كنتيجة لاحتلال داعش للأراضي وتصادم وتيرة القتال بين داعش والقوى الحكومية في نينوى وكركوك. وعلى الرغم من أنّ الجيش العراقي والقوات الموالية للحكومة قد استعادت لعدد من الأراضي في كل من المحافظتين إلا أنّ القتال استمر في بعض مناطق الأنبار وصلاح الدين. في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم، تابعت داعش ارتكاب عمليات القتل الفردية والجماعية والاعتصام والاحتجاز وعمليات الاختطاف الجماعية واسترقاق النساء والفتيات المنتميات إلى أقليات دينية.. واصل تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً المضايقات والترهيب والسرقة وتدمير الممتلكات الشخصية والمواقع الدينية.. أما في المناطق غير الخاضعة لسيطرة التنظيم، فقد واصلت داعش التفجيرات الانتحارية والهجمات الانتحارية بواسطة جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة. كما استهدفت

هجمات التنظيم الحجاج ومواقع الحج. بالإضافة إلى ذلك، فرضت داعش قوانين صارمة للملابس والسلوك وحركة السكان الذين بقوا في المناطق التي تسيطر عليها كما أنزلت أشد العقوبات بحق المتجاوزين. نفذ مقاتلو داعش عمليات قتل عندية شبيهة بالإعدام وعقوبات أخرى بما فيها "محاكم" أدانت أشخاصاً لمخافتهم القوانين التي وضعتها أو تفسيرها للشريعة الإسلامية. وقتل مقاتلو داعش أو دمروا المزارات والتحف الفنية الثقافية الشيعية والإيزيدية وغيرها.

ذكرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في شهر كانون الأول/ديسمبر أنّ 12,038 شخص قُتلوا خلال العام و 411 تعرّضوا لإصابات نتيجة الفجيرات وأعمال العنف بخصّة في بغداد وفي محافظات لاسمالية والغربية. تجدر الإشارة إلى أنّ داعش تبنت معظم هذه التفجيرات.

بعد النقل القسري لعدد كبير من المدنيين من نواحي الموصل إلى تلعفر، قتلت داعش 172 مدنيًا كانوا محتجزين في مدرسة الجزيرة الثانوية في حيّ الخضراء في تلعفر وذلك بحسب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة لعراق. وذكرت التقارير أنّ من بين حصيلة القتلى 43 فتاة وامرأة إيزيدية وشيعية استرقهم التنظيم منذ حزيران/يونيو 2014.

ونشرت داعش في تشرين الثاني/نوفمبر على موقعها الإلكتروني ولاية لجزيرة صورًا للضحايا الذين قُتلوا تحت شعار إقامة الحدود والذين يُزعم أنّهم خالفوا أحكام الشريعة ومنها لتدخين. وتذكر التقارير أنّ أحد الضحايا المبيّن في الصورة كان تاجر دخان. تواريخ عمليات لقتل هذه غير مذكورة كما يتضح من خلال بعض الصور أنّ الأطفال شهدوا على عمليات الإعدام هذه.

نشرت داعش شريطًا مصورًا على موقعها الإلكتروني ولاية الجزيرة يبيّن 4 أطفال عمرهم بين 10 و 12 عامًا يطلقون النار ويقتلون 4 مدنيين متّهمين بالتجنّس لصالح قوى الأمن العراقية والبيشمركة. ويظهر في لشريط المصور طفلين يصوبان سلاحهما على رؤوس مدنيين راكعين ومن ثم يطلقان النار عليهما في حين أنّ الطفلين الآخرين يقومان بالمثل ضدّ مدنيين آخرين في موقع على مقربة من نهر. ويحدّد الشريط المصور أنّ اثنين من الأطفال ينحدران من أوزبكستان وروسيا في حين أنّ الآخرين من العراق أمّا الضحايا فهم أصحاب محلات من قضله البعاج في محافظة نينوى. تمكّن لوالدان الإيزيديان من التعرف على ابنهم في الشريط المصور علمًا أنّ داعش كانت قد اختطفته من كنف عائلته في وقت سابق.

اسهدفت داعش كلّ الأقليات الدينية التي رفضت اعتناق الإسلام أو التي ولجته التنظيم الإرهابي. كما استهدفت المدنيين السنّة الذين تعاونوا مع قوى الأمن العراقية. وذكرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق حالات حيث أقدم التنظيم على قتل نساء لعدم ارتدائهنّ الحجاب. بحسب التقارير العديدة التي أصدرتها المنظمات غير الحكومية الدولية والصحافة المحلية، تابع مقاتلو داعش استجواب العديد من أعضاء المجموعات المحتجزة لتحديد ما إذا كانوا سنة ومن ثمّ عمدوا إلى قتل غير السنة أو خطفهم.

واصلت تفجيرات داعش المنسّقة استهداف الأدياء والأسواق ولجوامع ولتشييع بالإضافة إلى المزارات الشيعية. وأدى انفجار منسّق في لالثالث من تموز/يوليو في بغداد إلى مقتل أكثر من 300 شخص وإصابة المئات. وبعد بضعة دقائق من منتصف الليل، استهدف انتحاري في شلحنة منطقة كزادة الشيعية وهي منطقة تعجّ بالمتسوّقين في وقت متأخر من الليل

بمناسبة شهر رمضان. وانفجرت قنبلة أخرى على جانب الطريق في ضاحية الشعب مما أدى إلى مقتل 5 أشخاص. وفي الرابع من نيسان/أبريل وقعت العديد من العمليات الانتحارية المنسقة منها اثنتان في المحافظات الجنوبية ذات الأكثرية الشيعية في البصرة ودويوار. تُوفي 5 أشخاص في البصرة وفي دوي وار كما قُتل 14 شخصًا وأصيب 27 فردًا في مطعم يقصده مقاتلو قوات الحشد الشعبي الشيعية. وتبنت داعش مسؤولية هذه الهجمات.

من جهة أخرى، استخدمت داعش أسلحة كيميائية في محافظة صلاح الدين في كل من قرية تارا وبشير في 16 آذار/مارس و 2 أيار/مايو على التوالي مما أدى إلى إصابة أكثر من 400 ضحية من المدنيين التركمان الشيعية. واصل مقاتلو التنظيم إعلان مسؤوليتهم عن هذه الهجمات من خلال منشورات التنظيم على مواقع التواصل الاجتماعي.

جرت احتفالات العاشوراء الكبيرة في النجف و كربلاء من دون أيّ حادثة عنف ويعود ذلك بجزء منه إلى الجهود الأمنية الواسعة النطاق.

بحسب رئيس بلدية سنجار، جرى التحقيق منذ 27 أيلول/سبتمبر في المقابر الجماعية التي تحوي رفاة ضحايا داعش في حين تم تحديد مواقع مقابر إضافية كما يحتمل إيجاد أكثر من 12 مقبرة على الأقل في الأراضي التي احتلتها داعش في محافظة سنجار. ونشرت قيادات روحية إيزيدية في لافيش في 26 نيسان/أبريل رسالةً مفتوحةً موجهة إلى الدبلوماسيين ومنظمات حقوق الإنسان تدّكر فيها أنّ 410 رجل إيزيدي لا يزالون في عداد المفقودين منذ أكثر من عام بعد أن طلب منهم التوجه إلى مسجد في مدينة تلعفر الواقعة تحت سيطرة داعش ووضعوا في شاحنة نقلتهم.

ذكرت لوشيتد برس في شهر آب/أغسطس أنّ تحليل صور الأقمار الاصطناعية ساهم في تحديد موقع محتمل لمقبرة جماعية في سجن بادوش بالقرب من الموصل حيث قُتل أكثر من 600 سجين هُتم. وقد استخرجت حكومة إقليم كردستان 67 جثة من مقبرة جماعية في سنجار لإجراء تحاليل الحمض النووي.

وبحسب وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان أسرت داعش 3,735 إيزيدياً وبحلول نهاية العام كان معظمهم لا يزال إما في الأسر أو في عداد المفقودين.

ذكرت تقرير المنظمة الإيزيدية للتوثيق حالات الاغتصاب والعمل القسري والزواج القسري والاعتناق الديني القسري والحرمان المادي والضرب الجاري على يد التنظيم. كما وقّرت داعش أسرطة مصوّرة تظهر اعتداء المقاتلين جنسياً على النساء الإيزيديات المختطفات. وكانت داعش قد أعلنت مراراً بأنها أجرت "استرقاق واسع النطاق" للنساء والأطفال الإيزيديين بسبب معتقداتهم الدينية.

ذكرت تقرير المنظمة غير الحكومية أيضاً أنّ داعش لا تزال تختطف منتمين إلى الأقليات الدينية للحصول على فدية. وبحسب المسؤولين في منظمة نسائية تركمانية، اختطف مقاتلو داعش 500 امرأة وطفلي تركمان من تلعفر والموصل وأسروهم منذ حزيران/يونيو 2014. وأعلن عضو من الشبك من مجلس محافظة نينوى أنّ داعش أسرت أكثر من 250 شخص من الشبك (معظمهم من الشيعة) وأعدمت ثلاث شبك في تشرين الأول/أكتوبر. أفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة

العراق أنه بين 27 تشرين الأول/أكتوبر وبداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر نقلت داعش بين 64 و 70 مواء إيزدية مختطفة من ناحية الغلية في تلعفر وناحية المهلبية في الموصل بالإضافة إلى ناحية القيروان في سنجار إلى منطقة 17 تموز في مدينة الموصل. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر زُعم أنّ داعش أحضرت عددًا غير محدد من النساء الإيزديات إلى تلعفر ووضعتنّ في إحدى لمدارس. وبحسب التقارير، أهدت داعش بعض هؤلاء لنساء إلى مقاتليها وأرسلت البعض الآخر إلى الرقة في سوريا.

وبحسب القيادات الدينية، ما برحت عمليات القتل والاعتناق القسري والتهديدات بالعنف والترهيب تدفع العديد من الأقليات إلى مغادرة المناطق التي تسيطر عليها داعش. وأشار الناشطون الإيزيديون في مجال الحقوق المدنية أنه تمّ نقل 400,000 إيزيدي إلى مخبئة الدهوك في إقليم كردستان للعراق بسبب داعش عام 2014. وغالبًا ما بقي لنازحون الداخلون من الإيزيديين والكاكانيين في أماكن تواجدهم خلال العام وعاد عدد قليل فقط إلى المناطق المحررة في نينوى. وأفادت بعض المصادر بأنّ ما بين 10 و 15 عائلة مسيحية تغادر البلاد يوميًا.

في تقريرها لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق أنّ هجمات داعش ضدّ المسيحيين والأكراد لفيليين (الشيعة) والكاكانيين والصابئة لمندائيين والشبك والعرب الشيعة والترکمان والإيزيديين وغيرهم تشكل جزء من حملة ممنهجة لقمع مجتمعات دينية بأكملها أو طردها أو إبادتها من أراضيها التاريخية التي وقعت تحت سيطرة داعش. واستمرت داعش في نشر التهديدات المفتوحة من خلال المنشورات ومواقع التواصل الاجتماعي والصحافة تعرب فيها عن نيتها قتل الشيعة "أينما كانوا" باعتبارهم من "الكفار".

من جهة أخرى، واصلت داعش في الموصل التهديد بقتل السكان المحليين الذين لم يعتنقوا الإسلام. كما وعاقت الذين فشلوا في الامتثال لتفسير الشريعة الصارم الذي تعتمده. وما برح التنظيم يفرض القيود الصارمة على حركة النساء وملابسهنّ؛ وأصبح من الاعتيادي أن تقوم قوات داعش بدوريات لإنفاذ هذه القوانين. بحسب تقارير الصحافة المحلية، أعلن المدير العام لشؤون الإيزيديين في وزارة الوقف خلال شهر حزيران/يونيو أنّ داعش أجبرت الإيزيديين الأسرى على لصوم خلال شهر رمضان وأبرحت الذين رفضوا الصلاة 5 مرّات يوميًا ضربًا.

واصل مقاتلو داعش الاعتداء على الجوامع والمواقع المقدّسة الأخرى بما فيها للمواقع الدينية السنّية ممّا جعلها غير قابلة للاستخدام. وحولوا الكنائس إلى جوامع، وسرقوا التحف الدينية والثقافية ودمروها. وأفادت تقارير اليونسكو أنه خلال شهر كانون الثاني/يناير دمّرت داعش دير القديس إيليا الذي يعود تاريخه إلى أكثر من 1400 عام ويُعدّ أقدم دير مسيحي في البلاد. واستخدمت داعش المتججرت في شهر نيسان/أبريل لتدمير "كنيسة الساعة" في الموصل. وبحسب تفسيرها للإسلام، قامت داعش في شهر حزيران/يونيو بإزالة الزخرفات الإسلامية والآيات القرآنية عن جوامع الموصل كما حولت الكنائس إلى مخازن للأسلحة أو مكاتب بعد تدميرها للصلبان والزخرفات الدينية في الكنائس. ألحقت داعش أيضًا بالأضرار بالعديد من الكنائس والمعابد الإيزيدية في سهل نينوى خلال احتلالها للمنطقة ومنها 17 ضريحًا إيزيديًا في بلدات الباشقة والبهبزاني في قضاء الباشقة. علاوةً على ذلك، فجّرت داعش برج الساعة في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أو كنيسة الساعة في مدينة



الموصل وكنيسة اقيامة في مدينة بكيدا في محافظة الحمدانية. كما هدم التنظيم الإرهابي دير الشهيد بنهنام وسارة المسيحي في ناحية نمرود.

### القسم III. وضع الاحترام المجتمعي للحرية الدينية

تواصلت التقارير حول العنف المجتمعي بخاصة من قبل المجموعات الطائفية المسلحة في العديد من المناطق. وذكر غير المسلمين عمليات الخطف والتهديدات والاضغوط والمضايقات التي فرضت عليهم للتقيد بالتقاليد الإسلامية. وفي العديد من المناطق، أفادت جماعات الأقليات بغض النظر عن انتماءاتها الدينية بأنها تعرّضت للعنف والمضايقة على يد المجموعة الأكثرية في المنطقة.

ذكر قادة الصابئة المندائية أنهم تعرّضوا للتهديدات والسرقة. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر أطلق مسلح مجهول النار على صائغ صابئي مندائي وقتله.

بالإضافة إلى ذلك، خطفت مجموعة مجهولة رؤس الكنيسة السبتية في البلاد وأطلقت سراحه في 27 تموز/يوليو. ويعتقد القائد الروحي أنه استهدف لأسباب دينية ودوافع اقتصادية.

لم تعتقل السلطات أي أحد عام 2015 في قضية رجال الدين السنة الأربعة الذين قُتلوا في حادثة إطلاق نار من مركبة متحركة في قضاء زبير في البصرة وذكر المراقبون أنه ما من دلائل تشير على أي تحقيق جار في هذه الحادثة.

حثّ القادة الدينيين والمسؤولون الحكوميون الشيعة المتطوعين في الحشد الشعبي على عدم ارتكاب أي انتهاكات.

أما بالنسبة إلى المسيحيين في الجنوب وجماعة الصابئة المندائية في محافظات البصرة وذي قار وميسان فقد أقرّوا بأنهم يتفادون الاحتفال بأعيادهم الدينية حين تتصادف هذه الأعياد مع فترات النذب الإسلامية.

تشير التقارير أيضاً أنّ الأقليات غير المسلمة تشعر بضرورة الالتزام ببعض الممارسات الإسلامية مثل ارتداء الحجاب أو الصوم خلال شهر رمضان. وتعرّض المرأة لمسلمة غير لشيعية وغير المسلمة لضغوط مجتمعية لارتداء الحجاب واللباس الأسود خلال شهر محرّم بخاصة خلال العاشوراء لنقادي أيّ مضايقات. ويعتبر المسلمون الشيعة أنّ ارتداء الألوان الزاهية أو إجراء احتفالات علنية خلال شهر نذبهم لمقتل الإمام حسين (الذي قُتل مع كلّ تابعيه في كربلاء عام 680) حين يحيون مراسم الجنازة ويجتمعون للنذب معاً علناً غير لائق وغير محترم. ووفقاً لممثلي المنظمات غير الحكومية المسيحية، استمرّ بعض لمسلمين في تهديد النساء والفتيات بغض النظر عن انتماءاتهنّ لدينية لرفضهنّ ارتداء الحجاب ول ارتداء ملابس بحسب الموضة الغربية أو لعدم التقيد بالتفسيرات لصارمة لقواعد الإسلامية التي تحكم السلوك لعام. وذكرت العديد من النساء منهنّ مسيحيات وصابئيّات مندائيات أنهنّ فضّلن ارتداء الحجاب عوضاً عن التعرّض للمضايقة والتحرّش.

يذكر زعماء الأقليات لدينية باستمرار الاضغوط الممارسة على جماعات الأقليات للتنازل عن حقوق ملكية الأراضي لأعمالهم التجارية ما لم يتشدّدوا أكثر في إطاعة التعاليم الإسلامية؛ يشمل ذلك مطالبات بإغلاق متاجر بيع الكحول ولنوادي

الليلية. وفي بعض الأحيان، تعرّض أصحاب المحلات التجارية للعنف بسبب عصيانهم. ومنذ العام 2012، رفضت حكومة البصرة تجديد رخص بيع الكحول لأيّ متجر ونادي ليلي كان يبيع الكحول سابقاً. أمّا محافظات البصرة وذي قار وميسان ومثنى فأعلنت أنّه من غير القانوني بيع كحول أو نقلها رغم أنّه يحقّ للعراقيين الجنوبيين استهلاك الكحول وامتلاكها قانونياً. ولا يزال يحقّ للكنائس المسيحية استخدام النبيذ لتناول القربان إلا أنّها لا تستطيع ابتياعه محلياً وعليها الاعتماد على المعارف الأجنبية وإخوتهم في الدين في لشمال لإحضار زجاجات من لنبيذ حين يأتون إلى الجنوب. كانت ردود الفعل تجاه القانون الوطني الجديد الذي يمنع بيع المشروبات الكحولية واستيرادها وتصنيعها سلبية للغاية إذ أعلن المعارضون أنّ ذلك ينتهك لغة الدستور التي تضمن الحريات الشخصية للأقليات الدينية.

أعلن قادة المجتمعات غير المسلمة أنّ الفساد وتطبيق سيادة القانون بشكل متفاوت والمحاباة في التوظيف في البلاد التي تقوم بها الأكثرية المسلمة تلحق أضراراً اقتصاديةً بالمجتمعات غير المسلمة وتساهم في هجرتها. وأعلن الصابئة المندائيون أنّهم لا يزالوا يتعرّضون للتمييز ممّا يحدّ فرصهم الاقتصادية ومنها عدم قدرتهم على بيع كحول بسبب لقانون. كما ذكر المسلمون السنّة لتمييز المستمرّ المبني على الرأي لعام في أنّ لمجتمع لسني يتعاطف مع العناصر الإرهابية بما فيها داعش.

شدّد ناشطون الزرادشتيون على أهمية اعتماد المفهوم لعام لحرية الدين أو المعتقد ممّا يعطيهم لحقّ في لختيار دينهم والوصول على حقّ اعتناق ديانة أو أخرى دون التعرّض لأيّ مضليقة أو تمييز من قبل الحكومة أو لاسكان. وذكر صحافيون أنّ للزرد شتبيون الذين اهدوا من الإسلام إلى لوراد شتية لا يزالوا يملون وهياتهم المسلمة إذا يصل المسلمون على حقوق إضافية.

عقد المجتمع لمدني والمؤسسات الدينية خلال العام العديد من لمؤتمرات وورش العمل لتعزيز التسامح الديني. ونظّمت منظمة غير حكومية في السماوة ورشة عمل في شهر نيسان/أبريل لتدريب رجال الدين والمعلمين والصحافيين والناشطين المدنيين حول تعزيز التعايش السلمي والتسامح الديني في محافظة المثنى.

#### القسم IV. سياسة حكومة الولايات المتحدة الأميركية

استمرّت حكومة لولايات المتحدة الأميركية في التطرّق على أعلى المستويات إلى مجموعة واسعة من المخاوف حول الحرية الدينية في البلاد من خلال الخطابات والاجتماعات ومجموعات التنسيق وبرامج المساعدة. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعا الرئيس لزعماء السياسيين والمدنيين والدينيين إلى اتّخاذ الخطوات الملموسة لمواجهة لخطر الذي يشكله المتطرفون الدينيون وذلك بهدف رفض الطائفية وتعزيز التسامح بين المجموعات الدينية.

ناشد مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل والمستشار الأميركي الخاص للأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب آسيا الحكومة لحماية المجتمع لمدني بما فيه المجتمعات الدينية المتنوعة وذلك خلال زيارة لبغداد وأربيل ولالاش بين 21 و 24 شباط/فبراير. وشدّدا خلال اجتماعتهم مع مختلف المسؤولين الحكوميين على التزام الولايات المتحدة الأميركية بالقضاء على داعش وعلى إيدولوجيتها التي تسبّب الانقسام. كما التقى لمسؤولان الأميركيان بممثلي

المنظمات غير الحكومية وناشطو مجتمع لمديني وقادة الأقليات لدينية والطلاب والصحافيين بالإضافة إلى لصحافيين لمناقشة الحاجة الملحة للتسامح والحوار. انضمّ السفير إلى مساعد الوزير خلال زيارته للقادة الإيزيديين في لالش ونقاشه معهم وذلك للاستماع إلى مخاوف الجطعة الإيزيدية ولإبلاغهم بدعم الولايات المتحدة الأميركية المتواصلة لمجتمع الإيزيدي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الوفد الذي زار لالش رفيع المستوى.

تساور المبعوث الرئاسي الخاص للتحالف الدولي ضدّ داعش ونائب المبعوث الخاص خلال شهر أيلول/سبتمبر مع عدد من القادة العراقيين بما فيهم ممثلين عن مجتمعات الأقليات الدينية وذلك بهدف التمتع بفهم أفضل لاحتياجات المجتمعات التي تحرّرت من داعش. بالإضافة إلى ذلك، ترأس مساعد وزير الخارجية في شهر أيلول/سبتمبر وفدًا قصد بغداد وأربيل وعقد اجتماعات مع مسؤولين حكوميين وقادة الأقليات الدينية والعرقية بالإضافة إلى المهجرين لمناقشة الجهود للتغلب على داعش وللإجابة إلى الأزمات الإنسانية الطارئة ومشاكل المشردين داخليًا في العراق.

واصل السفير وموظفو السفارة والتقنصلية العامة الاجتماع مع وزارات التعليم والعدل (والتي استلمت مهام وزارة حقوق الإنسان سابقاً) ولعمل والشؤون الاجتماعية الوطنية والإقليمية بالإضافة إلى المفوضية لعليا لحقوق الإنسان في العراق وأعضاء لبرلمان واللجان لبرلمانية وممثلين عن جماعات الأقليات الذين يشغلون مظبب حكومية لتسليط الضوء على الحاجة إلى الدمج الكامل للأقليات الدينية وحماية حقوقها.

كما عقد لمسؤولون الأمير كيبون في بغداد والبصرة وأربيل نظشت منتظمة مع المسؤولين الحكوميين وقادة الوقف والمسؤولين الأميين الموكلين تنسيق المساعدة الدولية للمشردين داخليًا وذلك للتطرق إلى مشاكل التوزيع العام للمساعدات الإنسانية التي حدّتها الأقليات الدينية.

التقى السفير والقناصل العامون في أربيل والبصرة مع قادة الأقليات الدينية ومجموعات المجتمع المدني لمناقشة مخاوفهم وبخاصة المسائل التي تتعلّق بالأمن والحماية. وغالبًا ما اجتمع موظفو السفارة مع القادة الدينيين ورجال الدين لإثبات اهتمام الولايات المتحدة الأميركية ودعمها لحلّ المسائل حول تموين المساعدة الإنسانية. كما اجتمعوا على وجه التحديد مع القادة الإيزيديين والمسيحيين والشبك ولتركمان لإضافة إلى الأقليات لدينية والأقليات الأخرى لتعز يز له صلحة داخل مجتمعاتهم ولمناصرة احتياجات الأقليات بشكل فعال مع الحكومة.

وصرّح وزير الخارجية في 17 آذار/مارس أنّه يعتبر داعش مسؤولةً عن إبادة مجموعات في المناطق تحت سيطرتها بما فيهم الإيزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة. وواصلت السفارة تقديم الدعم للبرامج التي تدعم المنظمات العراقية والكردية التي توثق فظائع داعش.

شارك المستشار الخاص للأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب آسيا خلال زيارته في شهر آب/أغسطس لأربيل ولالش بذكرى بداية إبادة الإيزيديين. وشدّد على التزام الولايات المتحدة الأميركية في حماية الأقليات وذلك خلال اجتماعات مع الزعماء السياسيين والأمنيين والدينيين بالإضافة إلى الشركاء في التحالف.

من ناحية أخرى، عقدت لولايات المتحدة في 28 و 29 تموز/يوليو اجتماعًا دوليًا في واشنطن حول لتهديدات التي تتعرض لها الأقليات الدينية والعرقية التي ترزح تحت حكم داعش. وشارك في هذا الاجتماع مساعد وزير الخارجية والسفير المتجول للحرية الدينية الدولية والمستشار الخاص للأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب آسيا ومجموعة من القيادات الحكومية وزعماء للمجتمع المدني العراقيين. ودعت وزارة الخارجية ومؤسسة سميتونيان في شهر آب/أغسطس لإجراء ورشة عمل في المعهد العراقي لصيانة الآثار والتراث في أربيل لفهم احتياجات المحافظة على ثقافة الأقليات الدينية والعرقية في شمال العراق بشكل أفضل ولمساعدة الأقليات على حماية تراثها الديني والثقافي وصونه.

واصلت حكومة الولايات المتحدة الأميركية العمل على تطوير المشاريع الهادفة إلى دعم جميع الجماعات الدينية وتمويلها وإدارتها مع التشديد على مساعدة المرشدين داخليًا. ومن الأمثلة على ذلك البرنامج الذي وُضع لتعزيز المصالحة العرقية الطائفية عبر تطوير لقدرة المؤسساتية لمنظمات المجتمع المدني التي تُعنى بالأقليات وتحسين قدرتها على تنفيذ حملات المناصرة بالإضافة إلى التوسط في النزاعات بشكل سلمي.